عمل الأطفال عنف فرضته الحاجة (أوروبا تكفل حقوقهم.. والعراق سوق رائجة للمتاجرة بهم



□ بغداد/إيناس طارق

وسردت لى قصة أخرى لفتاة جارتهم - تحمل الجنسية الأوربية - عاقبوها أهلها بعدم الخروج ليلا، وقد اتصلت بالشرطة وأخبرتهم بما قررت العائلة ، الشرطة أخذت تعهدا بعدم التعرض إلى الفتاة إضافة إلى تلبيسها سوار خاص لتعقب حركتها، وفي حالة تعرضها للخطر تستطيع الشرطة الوصول إليها فورا، علما أن مفتاح هذا السوار يكون محفوظا في مركز شرطة المدينة.

مقارنة العنف

لانريد أن نقارن بين العنف الذي يتعرض له أطفالنا وبين الحماية التي توفرها الدول الأخرى لأطفالهم لان كفتهم هي الراجحة في الغالب، العنف مطلوب لكن بشكل يجب أن يكون خفيف العقوية وان يقوم الأهل بضرب أولادهم بالعصا، كما المثل القائل "العصا لمن عصى"، أطفالنا يعانون قلة الحب والاحترام وتليية الرغيات والكيت النفسي الذي زاد بعد عام ٢٠٠٣، فالأعمال الإرهابية التى يتعرض لها المواطنون بمختلف شرائحهم تركت نوعا من الخوف والرغبة في الانتقام من المجهول، فهم أطفال كبروا على أصوات الانفجارات وسماع أخبار القتل العشوائي . وان الطفل في العراق يتعلم العنف ، لذا فهو قريب من طريق الانتحار، وأيضا حمل البندقية وخصوصا في أيام العيد السعيد، حيث نشاهد مناظر كريهة جدا في شراء الطفل لدندقية أو مفرقعات أو سيوف وغيرها، وبعذر أن له الحق في اللهو او اللعب، كما أن الطامة الكبرى هو ما يشاهده على التلفاز وما تعرضه القنوات الفضائية من أفلام كارتون كلها قتل ومتفجرات وأسلحة مدمرة وحرب عصابات فلا تشاهد لقطة في الدقيقة إلا وان الشجار والمعارك تستمر. فإن الطفل لدينا ينشأ نشأة معظم أسفارها العنف والضرب، وتنمو خاصية العنف مع الطفل حتى يشب على هذا الأسلوب، تماشيا مع المثل القائل "من شب على شىء شاپ عليه".

رأي الطب النفسي

يقول الدكتور سرمد محمد طبيب نفسى: إن مجتمعنا العراقي على وجه الخصوص يفتقر إلى الثقافة والوعى في كيفية التعامل مع الأطفال، وهذا يعود الى اختلاف طبقات المجتمع من حيث التربية والبيئة المعيشية، إضافة الى أن الكبت المجتمعي والاحتلال هما اللذان يولدان الاضطراب للمجتمع ككل، وللأسف مجتمعاتنا العربية هي أكثر المجتمعات الموبوءة وبيئة سيئة للأطفال لأنها بيئة مرتكزة على العنف الذي يلاقيه طوال اليوم، والمصيبة انه لا توجد هيئات ولا مؤسسات حكومية تعنى بحماية الطفل من ذويه او من الغرباء، والشيء المؤسف فعلا أن العنف ضد الطفل من موروثنا العربي، ويجب إزالة اي شيء مخل من موروثنا، واهم شىيء العنف ضد الطفل لبناء اللبنة

الأولى لمجتمع صحي ومنتج، وأضاف ومنهم من يضطر للتسول نتيجة الفقر والظروف الصعبة المحيطة به". أن انعكاس عمليات العنف التي تجري على مرأى ومسمع من الأطفال وسفك الدماء والخراب ستترك في المستقبل عضو في لجنة المرأة والطفل بالبرلمان أثرا سلبيا في نفسية وشخصية الطفل العراقي، مبينا أنه من الصعب أن ينشأ

تتوفر له المناخات المناسبة . ما ينتج عن العنف

الجيل الحالى من الاطفال في ظل هذه

الظروف وهو معافى وسليم ما لم

إن ما ينتج عن العنف ضد الطفل احد أمرين؛ إما أن يتعلم أن يكون ضحية طيلة حياته أي مستسلم وخاضع، وبالتالى تكون شخصيته اقرب للانطوائية، أو انه يريد أن يثور على العنف ويتحول الى معتد، او كما نطلق عليه شخص سيكوباتي أو انه يكون شخصية مضادة للمجتمع، وفي كلاهما يكون الشخص عدو انيا وعنيفا.

البدء من الطفل

إن الأمة التي تريد بناء المستقبل وتضمن النجاح فيه، عليها أن تبدأ بالطفل ولا طريق بديل غير الطفل، إذا استعرضنا الواقع العراقي سنرى أن الطفل يعانى الكثير مثل حرمانه الصحة في المدرسة وحرمانه من اللعب مع أقرانه وحرمانه من التعبير عن رأيه.

ويشار إلى انه "عدد غير قليل من الأطفال يتعرضون للكثير من الاعتداءات الجسدية والجنسية وبعضهم يضطر للعمل بمهن شاقة لا تناسب سنه،

لجنة المرأة والطفل

تنظر لمستقبل الطفل العراقى نظرة يشوبها التشاؤم"، بسبب أنعكاس العنف المسلح على أوضاعه، وقالت إن لجنتها اقترحت قوانين تحمى الطفولة في العراق سيتم طرحها على البر لمان. وتقول النائبة نادرة عايف، أحمل نظرة تشاؤمية لمستقبل الأسسرة العراقية نتيجة للأوضاع المتفاوتة التى يعيشها الأطفال بسبب التهجير والعنف والفقر والتفكك الأسرى. وتابعت: أن من نتائج هذا العنف وصول عدد الأطفال الأيتام والمشردين إلى نحو أربعة ملايين ونصف المليون طفل، إضافة الى وجود ٨٠ طفل، يقبع الأن في السجون الأميركية والعراقية.

تقارير عالمية

وفى تقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانية ذكر ان ما لا يقل عن ١٥٠ طفلا عراقيا يباعون سنويا مقابل مبالغ تـتراوح ما بين ٢٠٠ و٤٠٠٠ جنيه إسترليني، مشيراً إلى أن بعضهم يتحول إلى ضحايا للاستغلال الجنسي. إضافة الى ان إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تؤكد أن عدد الأطفال الأيتام في العراق بلغ نحو أربعة ملايين ونصف المليون طفل، بينهم الألاف المشردون في الشوارع.

إغاثة قولهم إن الفساد المالي والتهاون فى تطبيق القانون وسهولة اختراق الحدود العراقية تضافرت كلها لتفاقم أزمة الاتجار بالأطفال العراقيين ، ما أدى إلى خطف أعداد كبيرة منهم سنويا وبيعها خارج العراق أو داخله. في عددها الصادر في الخامس من أيلول ٢٠٠٩ قالت الغارديان: إن العصابات الإجرامية تحقق أرباحا كبيرة من الأسعار الرخيصة للأطفال والفوضى الإدارية التي تجعل نقلهم خارج البلاد

أمرا سهلا نسبيا.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين وهيئات

ومن الصعب تحديد الحجم الحقيقي لهذه التجارة لغياب نظام مركزى لجمع البيانات حول هذا الموضوع، لكن المنظمات الخبرية والشرطة العراقية تعتقد أن العدد زاد بالثلث بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ ليصل الى ١٥٠ طفلاً سنويا. الصحيفة نقلت عن ضابط كبير في الشرطة العراقية قوله إن ١٥ طفلا عراقيا يباعون شهريا، بعضهم خارج البلاد ويعضهم داخلها ويعضهم من أجل التبنى والبعض الآخر للاستغلال الجنسى. ويعتقد المسؤولون العراقيون أن ١٢ عصابة اتجار في الأطفال تنشط بالعراق، وأنها تدفع ما بين ٢٠٠ و٤٠٠٠ جنيه إسترليني مقابل الطفل حسب محيطه الذي ينحدر منه ومدى

غناه وفقره. أما البلدان التي يباع فيها هؤلاء الأطفال فهي الأردن وسوريا وتركيا، وكذلك بعض البلدان الأوروبية كسويسرا

وأيرلندا وبريطانيا والبرتغال

رأي البحث الاجتماعي بينما أشارت الباحثة الاجتماعية سارة المنصور - أستاذة جامعية - إلى أن الأطفال ما بين (٥ - ١٢) سنة غالبا ما يتعرضون للعنف الجنسى، من كل من بمكن أن يختلط بهم دون رقابة من الأهل مثل الأصدقاء وأبناء الجيران والغرباء ، ومن الأطفال الذين يتعرضون لهذا العنف المشردون في الشيوارع الذين يكونون هدفا سهلا لهذا العنف بسبب

فقرهم وصغر سنهم . وقد يتم إغراء الطفل بالمال او الهدايا او الحلوى ، او عن الطريق التهديد بالضرب او العقاب او القتل إذا باح لأحد، او بتخويفه بان الوالدين قد يعاقبانه أو يؤذيانه إذا علما بالأمر. وتترتب أيضا على الأطفال آثار نفسدة. وهو العنف الموجه نحو الطفل بهدف إيذائه إيذاءً معنويا وقد يحدث على يد شخص أو محموعة من الأشخاص الذين يمتلكون القوة والسيطرة لإيذاء الطفل مما يؤثر على وظائفه السلوكية و الوجدانية و الذهنية .

وزارة حقوق الإنسان وأعلنت وزارة حقوق الإنسان العراقية عام ٢٠١١ بان العراق يضم الأن النسبة الأكبر من الأيتام في العالم العربي. وأكدت أن أعداد الأيتام في العراق

بدأت بالازدياد خلال السنوات الأخيرة،

نتيجة لأعمال العنف وجرائم القتل التى طالت مئات الآلاف من العراقيين وهم بذلك يعدون ضحايا للعنف مرة أخرى.

إحصائيات منظمة الامم

المتحدة أعلنت منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونسف) أن ٨٧٢ طفلاً عراقباً قتلوا وأصيب أكثر من ٣٢٠٠ بحروح حراء أعمال عنف وقعت في العراق ما بين عام ۲۰۰۸ و ۲۰۱۸، و أشبارت إلى أن تقارير أصدرتها الحكومة العراقية أفادت بان ٣٧٦ طفلا قتلوا وجرح ١٥٩٤، جراء أعمال عنف وقعت عام ۲۰۰۸، كما قتل ٣٦٢ وجرح ٢٠٠٨، **اَ**خرون في عام ٢٠٠٩ . وأشبارت إلى أنه قتل ۱۳٤ طفلا وجرح ٥٩٠ آخرون، جراء أعمال عنف وقعت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠ وتمثل حصيلة الأطفال القتلى خلال الأعوام الثلاثة الماضية حوالي ٨،١ بالمئة من مجموع الضحايا الذين قتلوا في ثلاث سنوات. وأكدت المنظمة الدولية في تقريرها أنها "ما زالت تشعر بالقلق ازاء العنف العشوائى الذي يستمر في انتهاك حقوق الاطفال في العراق". وشددت على أنها "تواصل مع شركائها رصيد الانتهاكات ضيدهم بما فيها التجنيد والقتل والتشويه والاختطاف والاعتداء الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات.

وتعانى الغالبية العظمى من الأطفال في العراق الذي شبهد عدة حروب خلال العقود الأخيرة بينها الاجتياح الأميركي عام ٢٠٠٣، من نقص في الخدمات بشكل عام وبينها الحاجة لمستلزمات التعليم والخدمات الصحية ومستلزمات الحياة الأخرى.

حقوق الطفل

يشار إلى أن لائحة حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩، تتضمن اعتراف الدول الأطراف، بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون. كما تنص أيضا على أن تحترم الدول الأطراف حق الطفل في المشاركة الكاملة فى الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ.

وتعترف البدول الأطبراف بحسب اللائحة، بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو

ومنذ بدايات القرن الماضي وتحديدا منذ عام ١٩٢٤ توالت التشريعات المتعلقة بهذا الأمر حيث صدر أول إعلان لحقوق الطفل في جنيف يحظر

■ لجنة المرأة والطفل النيابية: مستقبلهم في العراق "يشوبه التشاؤم" بسبب انعكاسات العنف المسلح

■ البحث الاجتماعي: الأطفال ما بين (٥-١٢) عاماً غالبا ما يتعرضون للعنف الجنسي من قبل الذين يختلط بهم من دون رقابة من الأهل





أعلنت وزارة حقوق الإنسان العراقية عام ٢٠١١ بان العراق يضم الآن النسبة الأكبر من الأيتام في العالم العربي.

چ تقریر نشرته

صحيفة الغارديان

البريطانية ذكران ما

لا يقل عن ١٥٠ طفلا

عراقيا يباعون سنويا

-713-713

تشغيل الأطفال دون السن القانوني تلتها خطوات أخرى كان من أبرزها الإعلان الخاص بحقوق الطفل الذي أصدرته الحمعية العامة للأمم المتحدة في ۲۰/ ۱۱/ ۱۹۰۹ الذي استند الي إعلان عام ١٩٢٤، والذي دعا الدول إلى احترام الطفولة وعدم المساس بحقوقهم وتهيئة أجواء مناسبة لكي ينعموا بحياة سعيدة ويهيئوا لهم بخطوات قانونية وغيرها من الوسائل والتسهيلات اللازمة لإتاحة فرص نمو جسمى وعقلي وخلقي وروحي واستمتاعي، وان تعمل جاهدة من اجل أن ينمو الطفل طبيعيا وان يتمتع الأطفال بخيرات المجتمع في أجواء الحرية والكرامة وان تحتل قضيتهم الاعتبار الأول في سنن القوانين والتشريعات المحلية والإقليمية. وأوصىت الوثيقة بضرورة العناية

بالأطفال وأمهاتهم وان يشملوا بفوائد الضمان الاجتماعي والصبحي وان يحصلوا على كميات كافية من الغذاء وتهيئة المأوى وتحسبن أجواء اللهو واللعب وأرفع مستويات الخدمات الطبية. إن العنف ضد الأطفال ظاهرة اجتماعية لدينا في العراق والبلاد العربية بشكل عام، بل لا يتعدى يوم على العائلة من دون ان ترتك هذا الجرم . حيث أن العنف يبدأ من داخل الأسرة ومن المدرسة ومن رب العمل، وبالتالي من الشيارع، فالأمر بسيط جدا وذلك لما يشاهدونه هؤلاء الأطفال من إجرام ومن مشاهد القتل والسلب